المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر
I.S.H.T.C
Institut Supérieur de l'Histoire de la Tunisie Contemporaine

إلى روح الحبيب بلعيد

روافد

مجلّة المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر

المحتوى

دراسات

- العبوديّة في تونس بين المنع والإباحة (1846-1890)

- الصحافة النسائية التونسية : مجلّة "الإلهام" نموذجا (1955-1956)

- الديبلوماسية التونسية وأزمات الحرب الباردة (1956-1962)

متابعات

السنة الثلاثون،
العدد 29، 2024

جامعة منوبة

جامعة منوبة
المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر

روافد

ر. د. م. د. 7115-0330

مجلّة تاريخية دوريّة محكّمة

تصدر عن المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر

السنة الثلاثون، العدد 29، 2024

المدير المسؤول : خالد عبيد

رئيس التحرير : علي آيت ميهوب

هيئة التحرير:

عبد المجيد بلهادي - فاطمة جراد – فوزي السعداوي - بلال سعودي

- فيصل الشريف – علي الطيّب – علي اللطيف.

الهيئة العلميّة الاستشارية :

عادل بن يوسف – الهادي التيمومي – محمد الجربي - كمال جرفال – عبد اللطيف الحناشي - نور الدين الدقي

- كريمة ديراش - محمد ضيف الله – ميمون عزيزة - عميرة علية الصغير- محمد الأزهر الغربي

- بيار فرمران – فتحي ليسير- عبد الكريم الماجري - عمّار محنّد عامر- عبد الواحد المكني – عدنان منصر

- علي نورالدين - عبد الحميد الهلالي - البشير اليزيدي.

الكتابة : سعاد بن عبد الله بالي

يرجى من الراغبين في نشر أعمالهم بالمجلّة أن يتصلوا بـــ :

الهاتف : 950 600 71 (216+) - 699 600 71 (216+) / **الفاكس :** 277 600 71 (216+)

البريد الإلكتروني : contact-rawafid@ishtc.rnu.tn

editor-rawafid@ishtc.rnu.tn

موقع الواب : http://www.ishtc.run.tn

الفايسبوك : https://fr.fr.facebook.com/ishtctunisie

السعر : 20 د.ت. / 20 يورو

التصميم و الطباعة : **سوتيبا ڤرافيك**

الفـهـــرس

افتتاحية العدد **7**

دراسات

نورالدين الدقي، **العبوديّة في تونس بين المنع والإباحة (1846-1890)** **13**

محمد ضيف الله، **الصّحافة النّسائيّة التّونسيّة مجلّة «الإلهام» نموذجا (1955-1956)** **33**

عبد المجيد الجمل، **الديبلوماسية التونسية وأزمات الحرب الباردة (1956-1962)** **63**

متـــابعـــات

مختار العيّاشي، **علم التاريخ والتعلّمية في ضوء تطبيقات منهجيّة مجدّدة**، منوبة، مركز النشر الجامعي، 2025، تقديم : علي الطيّب **101**

الديبلوماسية التونسية وأزمات الحرب الباردة (1956-1962)

عبد المجيد الجمل

جامعة صفاقس

الملخص:

تتناول هذه الدراسة مواقف الدبلوماسية التونسية من أبرز أزمات الحرب الباردة بين سنتي 1956 و1962، مثل أزمتي قناة السويس والمجر سنة 1956، والأزمة اللبنانية سنة 1958، وأزمتي كوبا وبنزرت سنة 1961. وقد اعتمدنا في ذلك على مصادر متنوّعة، من بينها المذكرات، والصحافة الوطنية والدولية، بالإضافة إلى بعض وثائق الأرشيف التونسي وقد توصّلنا من خلال هذا العمل إلى جملة من النتائج، من أبرزها أنّ مواقف الدبلوماسية التونسية إلى حدود سنة 1960 كانت في أغلبها متماهية مع مواقف الولايات المتحدة الأمريكية. ويُعدّ هذا الأمر طبيعيًا، إذ كان امتدادًا لسياسة التحرّر الوطني التي لم تراهن على المعسكر الشيوعي، بل راهنت على التناقضات داخل المعسكر الإمبريالي، وتحديدًا بين بريطانيا والولايات المتحدة من جهة، وفرنسا من جهة أخرى. غير أنّ هذه الاستراتيجية شهدت تحوّلًا بعد أزمة بنزرت سنة 1961، حيث اتّجهت الدبلوماسية التونسية إلى الانضمام إلى حركة عدم الانحياز، وسعت إلى تنويع علاقاتها الخارجية مع كلا المعسكرين، في محاولة لتأكيد استقلالية القرار الوطني على الصعيد الدولي.

الكلمات المفاتيح: الدبلوماسية التونسية – النصف الثاني من القرن العشرين – أزمات الحرب الباردة – معركة بنزرت – حركة عدم الانحياز

Résumé : **La diplomatie tunisienne et les crises de la guerre froide : 1956-1962**

Cette étude examine les positions de la diplomatie tunisienne face aux principales crises de la guerre froide entre 1956 et 1962, telles que les crises de Suez et de Hongrie en 1956, la crise libanaise de 1958, ainsi que les crises de Cuba et de Bizerte en 1961. Nous nous sommes appuyés sur des sources variées, notamment des mémoires, la presse nationale et internationale, ainsi que certains documents des archives tunisiennes. Les résultats de ce travail montrent que, jusqu'en 1960, les positions de la diplomatie tunisienne étaient dans l'ensemble alignées sur celles des États-Unis. Cela s'explique naturellement par une stratégie de libération nationale qui ne misait pas sur le camp socialiste, mais plutôt sur les contradictions internes au sein du camp impérialiste, notamment entre le Royaume-Uni et les États-Unis d'un côté, et la France de l'autre. Toutefois, cette stratégie a connu un tournant après la crise de Bizerte en 1961, lorsque la diplomatie tunisienne a choisi de rejoindre le Mouvement des non-alignés et de diversifier ses relations extérieures avec les deux blocs, dans une tentative d'affirmation de l'indépendance de la décision nationale sur la scène internationale.

Mots-clés : diplomatie tunisienne – seconde moitié du XXe siècle – crises de la guerre froide – bataille de Bizerte – Mouvement des non-alignés

Abstract: **Tunisian Diplomacy and the Crises of the Cold War: 1956–1962**

This study explores the positions adopted by Tunisian diplomacy during key Cold War crises between 1956 and 1962, including the Suez and Hungarian crises in 1956, the Lebanese crisis in 1958, and the Cuban and Bizerte crises in 1961. The analysis draws on a range of sources, including memoirs, national and international press, as well as selected documents from the Tunisian archives. The findings indicate that until 1960, Tunisian diplomatic

positions were largely aligned with those of the United States. This alignment was a natural extension of Tunisia's national liberation strategy, which avoided reliance on the socialist bloc and instead sought to exploit contradictions within the imperialist camp, particularly between Britain and the United States on one hand, and France on the other. However, this strategy underwent a shift following the Bizerte crisis in 1961, when Tunisian diplomacy moved toward joining the Non-Aligned Movement and sought to diversify its foreign relations with both blocs, in an effort to assert national decision-making independence on the international stage.
Keywords: Tunisian diplomacy – second half of the 20th century – Cold War crises – Bizerte battle – Non-Aligned Movement

المقدّمة

إثر حصول تونس على استقلالها السياسي يوم 20 مارس 1956، صدر أمر عن آخر بايات تونس، محمد الأمين باشا باي (1942–1957)[1]، تمّ بمقتضاه إعادة إحياء وزارة الخارجية التونسية، حيث عُيّن الحبيب بورقيبة أوّل كاتب دولة للخارجية في المملكة التونسية. وبعد إعلان النظام الجمهوري، خلفه الصادق المقدّم في هذا المنصب، وذلك من 29 جويلية 1957 إلى 29 أوت 1962. وقد تزامنت هذه التطوّرات السياسية الداخلية مع اندلاع عدد من الأزمات الدولية الخطيرة، مثل أزمة قناة السويس بمصر في جويلية 1956، والأزمة المجرية في أكتوبر من السنة نفسها، والأزمة اللبنانية في أفريل 1958، أما أزمتا كوبا وبنزرت

[1] محمد الأمين باشا باي (1881–1962)، آخر بايات العائلة الحسينيّة بتونس، تولّى العرش الحسيني من 15 ماي 1943، تاريخ خلع المنصف باي من قبل سلطات الحماية الفرنسية، إلى 25 جويلية 1957، تاريخ إعلان النظام الجمهوري في تونس. وسُمّي بـ«الباي غير الشرعي» أو «صنيعة فرنسا». تشكّلت في عهده سبع حكومات، من بينها حكومة الحبيب بورقيبة (من 9 أفريل 1956 إلى 25 جويلية 1957)، وكان من أبرز إنجازاتها انتخاب المجلس التأسيسي، إصدار مجلة الأحوال الشخصية، وإلغاء النظام الملكي.

فقد اندلعتا في أفريل 1961. وقد شكّلت هذه الأزمات اختبارات حقيقية للدبلوماسية التونسية الناشئة، خاصة وأنّه لم يكن قد مضى على اعتراف فرنسا باستقلال تونس سوى بضعة أسابيع.

تميّزت رؤية الدبلوماسية التونسية للعلاقات الدولية خلال هذه الفترة بعدة خصوصيات، كان من أبرزها معاداة الاستعمار، وهو ما تجلّى بوضوح في موقفها من أزمة السويس. أما فيما يتعلّق بالأزمتين المجرية واللبنانية، فقد عارضت تونس التدخّل السوفياتي في المجر، في حين أيّدت التدخّل الأمريكي في لبنان، رغم أنّ البلاد كانت في حاجة ماسّة إلى دعم الاتحاد السوفياتي لتصفية بقايا الاستعمار، وخاصة من أجل إجبار فرنسا على الجلاء عن بنزرت ويجدر التذكير بأنّ الاتحاد السوفياتي كان قد ساند تونس إعلاميًا ودبلوماسيًا خلال أزمة ساقية سيدي يوسف في فيفري 1958[2]، ممّا زاد من تعقيد الموقف التونسي. أمّا في ما يخصّ الأزمة الكوبية، فقد اتّسم موقف الدبلوماسية التونسية بنوع من الحياد، إذ وجّهت انتقادات للتدخّل الأمريكي، وهنّأت الشعب الكوبي على انتصاره على الانقلابيين، في موقف يُعدّ مؤشّرًا واضحًا على بداية تحوّل في رؤية تونس للعلاقات الدولية.

وقد مثّل هذا التحوّل خطوة أولى نحو التخلّي عن دبلوماسية موالية للغرب، تقودها الولايات المتحدة، لفائدة سياسة خارجية أكثر توازنًا وحيادًا نسبيًا، خاصة في ظلّ تداعيات أزمة بنزرت ومواقف القوى الدولية منها سنة 1961.

ارتبطت مواقف الدبلوماسية التونسية تجاه أزمات الحرب الباردة بالرؤية التي صاغها قادة الحزب الحر الدستوري الجديد بشأن العلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية. وقد تمحورت هذه الرؤية حول المراهنة على التناقضات داخل المعسكر الإمبريالي الرأسمالي، ولا

[2] Mohieddine Hadhri, *L'URSS et le Maghreb, de la Révolution d'Octobre à l'indépendance de l'Algérie, 1917–1962*, Paris, L'Harmattan, 1985, p. 156.

سيّما بين فرنسا من جهة، وبريطانيا والولايات المتحدة من جهة أخرى[3]، مستبعدة بشكل واضح خيار الاعتماد على الاتحاد السوفياتي والمعسكر الشرقي.[4]

وقد استمرّ هذا التوجّه في توجيه السياسة الخارجية لتونس بعد الاستقلال سنة 1956، خاصة خلال السنوات الأولى، حيث واصلت البلاد انتهاج سياسة خارجية موالية للغرب، متجاهلة إمكانات التقارب مع المعسكر الاشتراكي. غير أنّ أزمة بنزرت سنة 1961 شكّلت نقطة تحوّل حاسمة في هذا المسار، إذ كشفت بوضوح حدود الرهان على الغرب، بعد أن دعمت الولايات المتحدة موقف شارل ديغول، ووجهت انتقادات شديدة لمواقف الرئيس الحبيب بورقيبة خلال الأزمة.

أمام هذا الموقف الأمريكي، أدركت القيادة التونسية أنّ الاستمرار في سياسة الانحياز للمعسكر الغربي، ومعاداة الشيوعية بشكل مطلق، لم يعد يخدم المصلحة الوطنية، خصوصًا في ظلّ الصمت الدولي تجاه المطالب التونسية بإجلاء القوات الفرنسية من بنزرت. وهو ما دفع تونس إلى مراجعة خياراتها الاستراتيجية، والانفتاح بشكل تدريجي على المعسكر الشرقي، والانضمام لاحقًا إلى حركة عدم الانحياز، سعيًا لتنويع علاقاتها الخارجية.

وفي هذا الإطار، تتنزّل هذه الدراسة التي تسعى إلى معالجة الإشكاليتين التاليتين:

---

[3] عبد المجيد الجمل، **بريطانيا العظمى وتونس، 1940–1956**، شهادة التعمّق في البحث في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، تونس، 1998–1999، ص 56.

[4] فيرنر روف، **البورقيبية والسياسة الخارجية لتونس المستقلة**، ترجمة الصحبي ثابت، منشورات المعهد التونسي للعلاقات الدولية، المطبعة العصرية، الجمهورية التونسية، 2014، ص 360.

- ما هي أبرز خصائص مواقف الدبلوماسية التونسية تجاه أزمات الحرب الباردة بين سنتي 1956 و1963؟
- ما هي مظاهر التحوّل في رؤية الدبلوماسية التونسية لهذه الأزمات، وما الخلفيات التي كانت وراء هذا التحوّل؟

I ـ الدبلوماسية التونسية وخصائص مواقفها من أزمات الحرب الباردة في أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات

1. مفهوم الدبلوماسية والأزمة

أ) مفهوم الدبلوماسية ونشأتها في تونس

تُشتقّ كلمة «دبلوماسية» من المصطلح اليوناني «دِبلوما» (Diplōma)، والذي كان يُطلق على الوثيقة الرسمية الصادرة عن أصحاب السلطة، وتمنح حاملها امتيازات محدّدة[5]. ومع تطوّر الزمن، انتقلت الكلمة إلى اللغات الأوروبية، وتوسّع معناها ليتجاوز الأصل اللغوي إلى مفهوم سياسي أشمل، يعبّر عن جملة من المهام والأدوار المرتبطة بإدارة العلاقات بين الدول. وفي الاستخدام المعاصر، تُستعمل «الدبلوماسية» بمعانٍ متعدّدة، فهي تُعتبر مرادفًا للمفاوضة، بما تتضمّنه من آداب ومراسم ومجاملات. كما تُستخدم أيضًا للدلالة على السياسة الخارجية للدولة، من حيث التخطيط والتنفيذ[6].

ومن أبرز التعاريف المتداولة عربيًا، ما ورد عن معاوية بن أبي سفيان: «لو أنّ بيني وبين الناس شعرة ما قطعتها، إن أرخوها شددتها، وإن شدّوها أرخيتها». هذا التعريف، رغم بساطته، يُعدّ من أبلغ ما قيل

---

5 حسن علي الشامي، **الدبلوماسية التونسية: نشأتها وتطورها وقواعدها**، بيروت، دار العلم للملايين، 1992، ص 29.

6 Harold Nicolson, *Le Congrès de Vienne : histoire d'une coalition1812-1822*, Paris, Hachette,1947.

في وصف فنّ الدبلوماسية، حيث يُلخّص جوهرها في المرونة والحذر وحُسن إدارة الأزمات والتوترات. أمّا على الصعيد الدولي، فمن أكثر التعاريف دقّة ما جاء على لسان راؤول جينيه، حيث عرّف الدبلوماسية بأنّها: «فنّ تمثيل الحكومة ورعاية مصالح البلاد لدى الحكومات الأجنبية. وهي تعني كذلك العمل على صيانة حقوق البلاد ومصالحها في الخارج، سياسيًا واقتصاديًا ومعنويًا. وتشمل أيضًا فنّ إدارة الشؤون الدولية، وفق التعليمات المحدّدة من قبل واضعي السياسة الخارجية في كلّ دولة».[7]

أمّا بالنسبة لنشأتها، فقد مثّلت سنة 1840 حدثًا مهمًّا في تاريخ الدبلوماسية التونسية، إذ تأسّس لأوّل مرّة في تاريخ الدولة التونسية الحديثة قسم داخل إدارة الدولة يُعنى بالجانب الإداري للعلاقات الخارجية. وكان ذلك في عهد المصلح أحمد باي (1837–1857)، وقد سُمّي هذا القسم «ديوان الأمور البرّانية»[8]، بينما ظلّت السياسة الخارجية جزءًا من مهام الباي.

أمّا وزارة الخارجية فقد أُحدثت لأول مرة كمؤسسة مستقلة سنة 1860، في إطار الإصلاحات الإدارية التي قام بها الوزير الأول خير الدين باشا[9]. وقبل هذه الفترة، كانت البلاد التونسية، منذ عهد حمودة باشا (1782–1814)، تملك ممثلين تجاريين في عدد من الدول، وكانوا ينشطون في موانئ مثل ميناء الجزائر، طرابلس، إسطنبول وغيرها، وكان يُطلق على كل ممثل منهم اسم «وكيل»، وكانوا بمثابة القناصل الذين يمثّلون تونس في الدول التي يعملون بها.[10]

---

7 Raoul Genet, *Traité de diplomatie et de droit diplomatique*, tome 1, Paris, A.Pedone, 1931, p. 332.

8 Mongi Smida, *Consuls et Consulats de Tunisie au XIXe,* Tunis, Imprimerie de l'Orient, 1991, p. 18.

9 *Ibid.*, p. 19.

10 Mounir Abid, « Acteurs et Enjeux de la politique étrangère de la Tunisie husseinite au XIXe siècle : constantes et mutations », *Revue d'Histoire Maghrébine*, n°134, mars 2009, p. 31.

ومع بداية السيطرة الفرنسية على البلاد، أصبحت الدبلوماسية أحد الجوانب الهامة التي تناولتها معاهدة 12 ماي 1881، حيث أُسندت الشؤون الخارجية إلى المقيم العام الفرنسي. وبالرغم من توقيع اتفاقية 20 مارس 1956، فقد تردّدت فرنسا كثيرًا في الاعتراف باستقلال الدبلوماسية التونسية، الذي تحقق على مراحل، من بينها:

- إصدار محمد الأمين باي مرسومًا نُشر في الرائد الرسمي بتاريخ 3 ماي 1956، أعلن فيه عن إعادة بعث وزارة الخارجية.
- توقيع محمد الأمين باي يوم 5 جوان 1956 أمرًا بتعيين أول سفراء في تاريخ تونس المستقلة، رغم الرفض الفرنسي. ومن بين هؤلاء السفراء: الصادق المقدم في القاهرة، الطيب السحباني في الرباط، والطيب العنابي في جدّة.

أمّا على مستوى الدول الكبرى، فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية أوّل دولة تُعلن عن إقامة علاقات دبلوماسية مع تونس، وذلك يوم 5 جوان 1956، تلتها بريطانيا في 7 جوان من نفس السنة[11].

ويبدو أنّ هذه المواقف الدولية ساهمت في تسريع توقيع فرنسا على اتفاق لتبادل السفراء مع تونس، يوم 15 جوان 1956، أي بعد أكثر من شهرين من توقيع اتفاقية الاستقلال يوم 20 مارس 1956. وقد تضمّن هذا الاتفاق إعلانًا رسميًا عن استعادة تونس لاستقلال دبلوماسيتها، الذي سبق أن ألغته معاهدة 12 ماي 1881. ومما ورد في نص الاتفاق:

«وقّعت الحكومة الفرنسية والحكومة التونسية، في إطار بروتوكول 20 مارس 1956، اتفاقًا حول التمثيل الدبلوماسي، في إطار احترام

[11] **جريدة الصباح**، 8 جوان 1956.

قوانين العلاقات الدولية.»[12] وكان ذلك إعلانا على استقلال الدبلوماسية التونسية الذي ألغته معاهدة 12ماي 1881[13].

كما نصّ الفصل الرابع من نفس الاتفاق على ما يلي:

«في انتظار توقيع معاهدة تُحدّد آليات التعاون على المستوى الخارجي، فإنّ الحكومتين تعملان في إطار روح الصداقة التي تميّز علاقاتهما، وتتبادلان المشاورات حول كلّ المسائل ذات الاهتمام المشترك التي تُطرح على المستوى الخارجي[14]».

وفي ظلّ هذا المخاض العسير لإعادة بعث الدبلوماسية التونسية، شهد العالم اندلاع عدد من الأزمات الدولية الكبرى. وسنحاول لاحقًا التعرّف على كيفية تفاعل الدبلوماسية التونسية الناشئة معها.

ب) مفهوم الأزمة في العلاقات الدولية

شهدت العلاقات الدولية خلال الحرب الباردة عددًا من الأزمات التي تنوّعت في طبيعتها وحدّتها، وقد تعدّدت التعريفات التي حاولت ضبط مفهوم الأزمة الدولية ومن أبرزها: تعريف الجنرال بوارْييه (Poirier)، فهو يقول «يقصد بالأزمة الدولية التدهور المفاجئ والتدريجي. لعوامل التوازن التي تُحدّد أسس التعايش بين دولتين أو أكثر.»[15] وكذلك تعريف أندريه رايْمون (André Raymond)، وهو يُعدّ من أدق التعريفات للأزمات الدولية أثناء الحرب الباردة. إذ يقول: «عندما تكون المواجهة العسكرية مستبعَدة، يُقصد بالأزمة الدولية كلّ أشكال العنف والمواجهات غير المكتملة، التي تهدف إلى الضغط على إرادة الطرف الآخر، وإجباره

---

12 فيرنر روف، **البورقيبية والسياسة الخارجية ...، مرجع مذكور سابقًا**، ص 398.

13 La Documentation Française, *Série Articles et Documents*, n°0373, 23 juin 1956.

14 المصدر السابق.

15 Michel-Louis Martin, « L'évolution de la notion de crise et de sa gestion », *Revue française d'administration publique*, N°62, 1992, pp. 205-211

على التنازل عن حقوقه المشروعة، وتقديم تنازلات تمنع اندلاع حرب شاملة.»[16] وقد بيّن أندريه رايمون أنّ للأزمة الدولية خصائص عدّة، من أبرزها:

- اتخاذ قرارات تُحدث قطيعة مع الوضع القائم، ممّا يُخلّ بالتوازنات الإستراتيجية أو العسكرية أو السياسية.[17]
- تزايد احتمالات المواجهة العسكرية، أو ظهور بوادرها الأولى، وهو ما يُنذر بتدهور العلاقات الدولية واتساع رقعة المواجهات على النطاق العالمي.
- اتخاذ قرارات عاجلة ومصيرية، في ظل نقص أو غياب العديد من المعطيات الحيوية، ممّا يزيد من خطورة النتائج المترتّبة عن تلك القرارات.

2) خصائص مواقف تونس من أزمات الحرب الباردة

أ) تونس وقضية السويس: مساندة مصر والتشكيك في موقف الاتحاد السوفياتي

* مساندة تونس لمصر

ظهرت بوادر الموقف التونسي إثر إعلان الرئيس المصري جمال عبد الناصر، يوم 26 جويلية 1956، تأميم قناة السويس، وهو القرار الذي مثّل ضربة قوية لمصالح القوى الإمبريالية في مصر، وعلى رأسها فرنسا وإنجلترا وحليفتهما إسرائيل. وقد جاء الردّ العسكري لهذه الدول سريعًا، تطبيقًا لاتفاق سرّي عُقد بينها حول هذه المسألة.[18]

---

16 Jean-Louis Dufour, *Un siècle de crises internationales, de Pékin (1900) au Caucase (2008)*, Bruxelles, André Versaille, 2009, p. 22.

17 **المرجع نفسه**، ص29.

18 **المرجع نفسه**، ص30.

بدأ العدوان يوم 29 أكتوبر 1956، حين غزت إسرائيل شرق قناة السويس، ثم التحقت بها كل من فرنسا وإنجلترا يوم 31 أكتوبر عبر تنفيذ غارات جوية وعمليات إنزال مكثّفة داخل الأراضي المصرية.

ورغم أن قرار التأميم مثّل ضربة موجعة لمصالح القوى الإمبريالية، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، فإن ردود الفعل الدولية جاءت متباينة؛ إذ بينما اختارت فرنسا وإنجلترا التدخل العسكري، أدان الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور بشدّة هذا التدخّل، معتبرًا إياه عاملًا مساعدًا على انتشار الشيوعية في الشرق الأوسط، وطالب بوقف العمليات[19]. وقد عبّر عن هذا الموقف بقوله: «إنّ الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن تصوغ مدوّنة سلوك عالميّة، واحدة لمعارضي سياستنا وأخرى لأصدقائنا.»[20]

صوّتت الولايات المتحدة لصالح القرارات الداعية إلى وقف إطلاق النار والانسحاب من مصر، وساهم موقفها، إلى جانب موقف الاتحاد السوفياتي، في إجبار القوى المعتدية على وقف إطلاق النار يوم 7 نوفمبر 1956، ثم الانسحاب لاحقًا من كامل الأراضي المصرية.[21]

ورغم أنّ الأزمة اندلعت في وقت كانت فيه العلاقات بين مصر وتونس تمرّ بتوتّر نسبي، فقد تميّز موقف الدبلوماسية التونسية الفتيّة بالخصائص التالية:

- اعتبرت تونس العدوان الثلاثي على مصر عدوانًا استعماريًّا، وندّدت به بشدّة، وأعلنت وقوفها إلى جانب الشعب والحكومة المصريين. وقد عبّر عن هذا الموقف رئيس الحكومة التونسية، الحبيب بورقيبة، في خطاب ألقاه يوم 13 أكتوبر 1956، قال فيه: « لقد رأينا أنّه من واجبنا

[19] Yves-Henri Nouailhat, *Les États-Unis et le monde au XXe siècle*, Paris, Armand Colin, 1998, p. 196.

[20] **المرجع السابق**، ص 202.

[21] Denis Lefebvre, *Les secrets de l'expédition de Suez 1956*, Paris, Perrin, 2010, p. 146.

أن نعلن وجهة نظرنا ونقف إلى جانب شقيقتنا الكبرى مصر في خلافها ومحنتها عندما كانت الحرب على الأبواب. وكانت جيوش الدول الكبرى تقترب من شواطئ مصر وذلك بالرغم من ظروفنا الخاصة حيث لم تكتمل سيادتنا سنة 1956[22]».

وهكذا فإنّ إعلان تونس وقوفها إلى جانب مصر حكومةً وشعبًا كان بصفةٍ مبكّرة، أي منذ ظهور البوادر الأولى للعدوان على مصر، وذلك بالرغم من كون العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة المصرية كانت متوتّرة، نظرًا لوقوف القيادة المصرية إلى جانب صالح بن يوسف، الذي رفض اتفاقيات الحكم الذاتي وكان يخوض صراعًا مسلّحًا ضد الحبيب بورقيبة.

تبلورت أيضًا المساندة الرسمية التونسية لمصر أثناء أزمة السويس من خلال تكليف رئيس الوزراء الحبيب بورقيبة السيّد المنجي سليم[23]، سفير تونس في واشنطن، يوم 1 نوفمبر 1956، بأن يسلّم رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة رسالة نقتطف منها ما يلي: «باسم الحكومة التونسية أتشرف بان أعلمكم أن حكومتي تتابع بأشدّ القلق تطور الحالة الناجمة في الشرق الأوسط عن الاعتداء المسلح ضد مصر وأطلب منكم، بمناسبة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة أن تستعملوا كامل نفوذكم لإيقاف العدوان ضد مصر. وكذلك انسحاب القوات الأجنبية التي خرقت حرمة مصر الترابية[24]».

---

22 **جريدة الصباح**، 13 أكتوبر 1956.

23 المنجى سليم (1908–1969): وُلد في 15 سبتمبر 1908 بدار سليم بحي الحلفاوين بتونس العاصمة. درس في الصادقية ثم بمعهد كارنو، وأكمل تعليمه في الحقوق بباريس، حيث نشط في جمعية طلبة شمال إفريقيا. عاد إلى تونس وانضم إلى الحزب الحر الدستوري الجديد سنة 1936. وكان من أبرز مفاوضي الحكم الذاتي سنة 1954. شغل مناصب دبلوماسية عدة بعد الاستقلال، منها سفير تونس في الولايات المتحدة، ورئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة (1961)، وكاتب دولة للعدل (1966).

24 **جريدة الصباح**، 3 نوفمبر 1956.

إنّ القراءة المتأنّية لهذا الموقف تُمكّننا من استنتاج ما يلي:

بالرغم من الخلافات بين الحكومة التونسية والحكومة المصرية، نظرًا لمساندة مصر لصالح بن يوسف، وبدون أن ننسى أيضًا أنّ اعتراف فرنسا باستقلال الدبلوماسية التونسية لم يتمّ إلا يوم 15 جوان 1956[25]، أي قبل فترة قصيرة من اندلاع أزمة السويس، فإنّ ذلك لم يمنع الحكومة التونسية من التنديد بالعدوان، ومطالبة رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة بإيقافه. وتزامنًا مع التطورات الخطيرة لأحداث السويس وتزايد الغضب الشعبي في تونس ضدّ العدوان الثلاثي، أعلنت الحكومة التونسية أيضًا، في أكثر من بيان، وقوفها إلى جانب الشعب المصري وحكومته، كما أعلن ذلك البيان الذي أصدرته الحكومة التونسية يوم 2 نوفمبر 1956. وممّا ورد فيه: «عقد مجلس وزراء الحكومة التونسية اجتماعًا يوم الثاني من نوفمبر، ونظر في الحالة الناتجة عن اعتداء إسرائيل على مصر ومشاركة القوات البريطانية والفرنسية في الحرب القائمة. وتعتبر الحكومة التونسية أنّ مصر تواجه عدوانًا صريحًا من طرف ثلاث دول أعضاء في منظمة الأمم المتحدة: إسرائيل، بريطانيا العظمى، وفرنسا، ويُعتبر ذلك انتهاكًا صارخًا لميثاق الأمم المتحدة»[26].

وهكذا فإنّ مواقف تونس الرسمية، سواء على مستوى القنوات الدبلوماسية أو من خلال ما أعلنه كبار المسؤولين، ومن بينهم رئيس الوزراء الحبيب بورقيبة، كانت متماشية مع قناعات قادتها المناهضة للاستعمار، وهي تواصُلٌ لمواقفهم من نفس المسألة أثناء الفترة الاستعمارية.[27]

---

25 عبد المجيد الجمل، **بريطانيا العظمى وتونس...، مرجع مذكور سابقًا**، ص 76.

26 **جريدة الصباح**، 3 نوفمبر 1956.

27 عبد المجيد الجمل، «الأزمات التونسية الفرنسية بين 1956 و1964 وآليات الدبلوماسية التونسية في إدارتها، في: العلاقات الدبلوماسية للبلاد التونسية زمن الأزمات (القرن 16–القرن 19)»، **أعمال اليوم الدراسي المنعقد بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة**، 19 فيفري 2013، جامعة سوسة، 2015، ص 94.

وإجمالًا، فقد تميّزت مواقف الدبلوماسية التونسية أثناء فترة العدوان بين أواخر جويلية ونوفمبر 1956 ببعض المظاهر التي تفرّدت بها، ومنها نذكر:

* **الخاصيّة الأولى**: اعتبرت تونس أنّ العدوان الثلاثي عدوانٌ استعماريّ يتنافى تمامًا مع مبادئ الأمم المتحدة، وأكّدت أيضًا أنّ العدوان الثلاثي «انتهاكٌ للشرعية الدولية» التي اعتبرها السيّد الحبيب بورقيبة ورفاقه في الحزب الدستوري الجديد من الآليات التي يجب الاعتماد عليها لحلّ المشاكل المتعلّقة بالاستعمار المباشر أو الأزمات الدولية أثناء الحرب الباردة. حيث أكّد الفاعلون في الدبلوماسية التونسية أيضًا أنّ الأمم المتحدة وكلّ مؤسساتها هي ملجأ كلّ الدول التي تتعرّض لعدوان. وما نلاحظه أيضًا من خلال طبيعة الخطاب الدبلوماسي التونسي أنّه، بقدر ما كان متمسّكًا بالشرعية الدولية، فإنّ الكلمات المستعملة تجاه بريطانيا العظمى وكذلك فرنسا كانت مُنتقاة بكلّ دقّة، ولم تكن عنيفة في توصيف العدوان. وهذا طبيعي، لأنّها، إلى حدود هذه الفترة، كانت تعتبر نفسها حليفة للمعسكر الغربي الرأسمالي، وتعوّل على دعمه في تحرير ما بقي تحت السيادة الفرنسية.

وممّا يؤكّد أيضًا هذا الاستنتاج أنّ مشاركة الحزب الدستوري الجديد في الإضراب الذي دعت إليه الأحزاب المعارضة من أجل مساندة مصر، مثل الحزب الدستوري القديم والحزب الشيوعي التونسي، كانت بعد تردّد وتحت ضغط الرأي العام. وكانت موافقته على المشاركة في هذا التحرّك في صبيحة يوم الإضراب، في 15 أوت 1956[28] ولقد ندّدت الأحزاب المعارضة بالسياسة الخارجية التونسية، مطالبةً بمواقف أكثر حزمًا من الدول المعتدية[29]. مع العلم أيضًا أنّ مساندة المجتمع المدني

---

[28] **جريدة الصباح**، 17 أوت 1956.

[29] **جريدة الطليعة**، 19 أوت 1956.

بتونس لمصر تواصلت منذ اندلاع الأزمة في أواخر شهر جويلية 1956 إلى شهر نوفمبر من نفس السنة، تاريخ إيقاف العدوان.

* أمّا **الخاصيّة الثانية** لمواقف الدبلوماسية التونسية من أزمة السويس، فهي التشكيك في مواقف الاتحاد السوفياتي والتنويه بموقف الولايات المتحدة من الأزمة. وحسب ما يبدو، فإنّ صنّاع القرار في الدولة الفتيّة أرادوا استغلال الأزمة للتذكير بأنّ سياسة تونس الخارجية منحازة إلى المعسكر الغربي الرأسمالي. وممّا قاله الحبيب بورقيبة في هذا السياق نذكر: «إنّي لسعيد أن ألاحظ أنّ بعض الدول لمست العواقب الوخيمة التي تنجرّ عن التضامن في الخطيئة، فلأوّل مرّة تقف الولايات المتحدة موقفًا حازمًا إزاء حلفائها، ولأوّل مرّة أثبتت الولايات المتحدة عزمها على تدارك الحالة في الشرق الأوسط. وهذا عامل مشجّع لصدّ كلّ محاولة عدوانيّة من قبل الدول الاستعمارية ضد الدول الصغيرة والحاصلة منذ فترة على استقلالها»[30].

إنّ هذه الاستراتيجية، أي الاعتماد على التناقض داخل نفس المعسكر الإمبريالي ومعاداة الدول الشيوعية والتشكيك في نواياها، برزت واضحة خلال هذه الأزمة، فبالرغم من كون تدخّل الاتحاد السوفياتي ساهم بدور مهمّ في إيقاف العدوان والانسحاب من مصر[31]، فإنّ الحبيب بورقيبة ذكّر بتدخّل الاتحاد السوفياتي في المجر، معتبرًا أنّ ذلك يجعل من تدخّله لإيقاف العدوان على مصر ذا نوايا أخرى مرتبطة بالتوسّع ونشر الشيوعية على نطاق واسع.

* إنّ اللافت للانتباه أيضًا هو كون إشارة الحبيب بورقيبة إلى موقف الاتحاد السوفياتي كانت بطريقة مجانية، وفيها الكثير من المغازلة للموقف الأمريكي. وهذا ما يؤكّد بصفة واضحة أنّ الدبلوماسية التونسية

---

30 **جريدة الصباح**، 23 أوت 1956 .

31 **المصدر السابق**.

أثناء المرحلة الأولى من نشأتها لم تكن محايدة تمامًا، بل كانت منحازة للغرب بصفة عامة، وللولايات المتحدة بصفة خاصة. وممّا قاله الحبيب بورقيبة في هذا المجال: «إنّ تأييد الاتحاد السوفياتي لمصر كان من أجل مصلحة، ومن يُؤيّد الحقّ من أجل مصلحة، يكون موقفه ضعيفًا مهما يكن صاحبه»[32].

ب) الدبلوماسية التونسية وأزمتا المجر ولبنان: مواقف متماهية مع المواقف الأمريكية ومنددة بالتدخّل الشيوعي

اندلعت الأزمة المجرية يوم 23 أكتوبر 1956 بالعاصمة بودابست إثر ثورة ضدّ الحكم الشيوعي، وخاصّة الوصاية السوفياتية[33]، ثمّ انتشرت ببقيّة أنحاء البلاد وتواصلت إلى غاية 10 نوفمبر من نفس السنة. وقد تمكّنت الثورة من الإطاحة بالنظام، غير أنّ التدخّل السوفياتي بداية من 4 نوفمبر 1956 قضى عليها وساعد الشيوعيين على العودة إلى السلطة.[34]

أعلنت الحكومة التونسية موقفها من هذه الأزمة من خلال تصريحات الحبيب بورقيبة المناهضة للتدخّل السوفياتي بالمجر، إذ أكّد أنّ التدخّل السوفياتي لا يختلف عن الاستعمار الفرنسي[35]. ومن تصريحاته في هذا السياق قوله: «في الوقت الذي نجد فيه جيوش روسيا تهاجم شعبًا ضعيفًا أعزل بكلّ فظاعة وعنف، وهو شعب المجر الذي لا يمتّ لروسيا بصلة، في نفس الوقت ساندت روسيا مصر. ومن يؤيّد الحقّ من أجل مصلحة، يكون موقفه ضعيفًا مهما كان صاحبُه»[36].

---

32 **جريدة الصباح**، 10 نوفمبر 1956.

33 François Fejtő, *Histoire des démocraties populaires*, Paris, Éditions du Seuil, 1952, p. 136.

34 *Ibid.*, pp. 16–39.

35 **جريدة الصباح**، 18 نوفمبر 1958.

36 Laszlo Nagy, « *Les pays communistes (Hongrie) et les relations tuniso-françaises de 1952 à 1962* », in *Histoire orale et relations tunisio-françaises de 1945 à 1962. La parole aux témoins*, Actes du VIIIe Colloque International, Tunis, Publications de l'Institut Supérieur d'Histoire du Mouvement National, 1998, p. 132.

استغلّ الحبيب بورقيبة التدخّل السوفياتي بالمجر ليؤكّد، بين 1956 و1961، وجاهة رؤيته الدبلوماسية القائمة على التعويل على الولايات المتحدة ومعاداة الشيوعية. وممّا قاله يوم 25 جويلية 1958 بتونس: «إنّ الشيوعية العالمية وروسيا مشروعهما غزو العالم، وهذا يندرج ضمن الفكر الشيوعي ومنطقه؛ فقد منعوا الأمم المتحدة من دخول المجر، وقاموا بحملة تطهير واسعة ضدّ معارضي النظام الشيوعي بالمجر».

وقد تجسّد هذا الموقف المناهض للسياسة السوفياتية من خلال موقف تونس في الأمم المتحدة، حيث عارضت التدخّل الروسي بالمجر، كما تأكّد ذلك أيضًا من خلال رفضها، في أوت 1957، منح تأشيرة دخول إلى وفد مجري بقيادة مساعد وزير الخارجية، كان يعتزم زيارة تونس بعد زيارته لمصر[37]. وقد برّرت الخارجية التونسية هذا الرفض بانخراطها في لجنة الخمسة التي كلّفتها الأمم المتحدة بصياغة تقرير حول الأزمة المجرية[38].

وهكذا، فقد كشفت الأزمة المجرية بوضوح معارضة تونس الشديدة للتدخّل الشيوعي، ومساندتها للمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة. وقد استغلّ بورقيبة هذه الأزمة لمهاجمة الشيوعية، أملًا في كسب المزيد من الدعم الأمريكي لاستكمال السيادة التونسية.

أمّا الأزمة اللبنانية فتعود جذورها إلى أفريل 1958، حين أعلن الرئيس اللبناني المسيحي كميل شمعون، حليف الغرب والمعادي لمصر وسوريا، ترشّحه لرئاسة الجمهورية، ممّا ساهم في اندلاع انتفاضة عارمة، خاصة في صفوف المسلمين. وقد اتّهم شمعون مصر وسوريا، ومن ورائهما موسكو، بالوقوف وراء هذه الأحداث.

---

37 *Ibid*, p. 145.

38 Yves- Henri Nouailhat, *Les États-Unis et le monde…*, *op. cit.*, p. 215.

وتزامنت هذه الأحداث مع الانقلاب الذي قام به عبد الكريم قاسم بالعراق يوم 14 جويلية 1958، والذي أطاح بالنظام الملكي الموالي لبريطانيا والولايات المتحدة. وفي خضمّ هذه الظروف، طلب الرئيس اللبناني، حليف القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة، تدخّلًا عسكريًا لحمايته[39].

بدأ إنزال القوات الأمريكية بسواحل لبنان يوم 14 جويلية 1958، وقد قُدّرت هذه القوات بـ9000 عسكري من البحرية الأمريكية، و70 سفينة حربية، و400 طائرة، بأمر من الرئيس الأمريكي إيزنهاور. وطُلب من كميل شمعون[40] الاستقالة وانتخاب فؤاد شهاب بدلًا منه، وذلك بالتوافق مع جمال عبد الناصر، وكان هذا أوّل تطبيق فعلي لمبدأ إيزنهاور في التصدّي للشيوعية[41].

أثار هذا التدخّل ردود فعل عنيفة من قِبل الدول العربية وموسكو، لكنّ الدبلوماسية التونسية فاجأت الرأي العام التونسي والعربي بإعلانها مواقف مساندة للولايات المتحدة. وممّا قاله بورقيبة في هذا السياق: «لا يمكن مقارنة التدخّل الأمريكي الذي وقع منذ أسبوع في لبنان بالتدخّل السوفياتي في المجر، ولا يمكن وصفه أيضًا بالعمل الإمبريالي. إنّ الولايات المتحدة تدخّلت بطلب من الرئيس اللبناني، وأعلنت أنّها ستنسحب لتترك مكانها لقوات أممية. إنّ الولايات المتحدة تتمنّى اتفاق اللبنانيين وأرسلت مبعوثًا للوساطة بينهم. أمّا روسيا فقد منعت الأمم المتحدة من

---

39 *Ibid*, p. 345.

40 كميل شمعون (1900–1987): ثاني رئيس للجمهورية اللبنانية بعد الاستقلال، انتُخب سنة 1952 بعد استقالة بشارة الخوري. شهدت نهاية عهده اضطرابات حادة، إذ أيّد المسلمون الوحدة المصرية السورية، بينما رفضها المسيحيون الموارنة، مما دفع الولايات المتحدة إلى التدخّل العسكري بطلب منه. كانت علاقته متوترة مع مصر وسوريا، وكان من الداعمين لحلف بغداد

41 Yves- Henri Nouailhat, *Les États-Unis et le monde* …, op. cit., p. 347.

التدخّل بالمجر، وقامت بحملة تطهير وتعذيب واسعة لمعارضي النظام الشيوعي، وأجبرت الكثير من السكان على مغادرة المجر»[42].

وقد ظهرت مواقف تونس المتماهية مع الولايات المتحدة أيضًا في نصيحة بورقيبة لرئيس الحكومة اللبنانية بضرورة اتباع سياسة مرنة لإنهاء الصراع، ونصحه بالانسحاب من الحياة السياسية دون أن يفقد ماء وجهه[43]، وهو الموقف نفسه الذي تبنّته الولايات المتحدة لحلّ الأزمة.

وهكذا، فإنّ مواقف الدبلوماسية التونسية من أزمات الحرب الباردة، مثل أزمة السويس والأزمتين المجرية واللبنانية بين 1956 و1960، بيّنت ما يلي:

- غياب الحياد والتماهي مع مواقف الولايات المتحدة؛
- نقد مواقف الاتحاد السوفياتي من حركات التحرّر الوطني واعتبارها غير بريئة، رغم إسهامه أحيانًا في وقف العدوان الإمبريالي، كما في مصر سنة 1956، ورغم وقوفه إلى جانب تونس أثناء أزمة الساقية، بل ومنذ سنة 1952 حين حاولت تونس تدويل قضيتها، حيث وجدت دعمًا من الاتحاد السوفياتي ومعارضة من بريطانيا والولايات المتحدة اللتين اعتبرتاها قضية داخلية فرنسية[44].

وقد أثارت هذه المواقف، خاصة فيما يتعلّق بلبنان، استياءً واسعًا داخل المجتمع التونسي، وخاصة من المعارضة. ومما ورد في جريدة الاستقلال المساندة للحزب الدستوري القديم: «من الطيش وانعدام الحنكة السياسية والجهل بنفسية الشعوب، وعجز الدبلوماسيين، محاولةُ امتلاك قلوبنا بالقمح الأسود والجبن المتعفّن. فمن هو الذي هجم على بورسعيد؟

---

42 Habib Bourguiba, *Discours, Tome V (1958–1959)*, Tunis, Publications du Secrétariat d'État à l'information, 1975, p. 23.

43 *Ibid*., Tome V, p. 24.

44 عبد المجيد الجمل، **بريطانيا العظمى وتونس...، مرجع مذكور سابقًا**، ص 73.

ومن هو الذي هجم على لبنان؟ ومن هو الذي هجم على شرق الأردن؟ ومن هو الذي أنشأ الدولة الصهيونية؟[45].

وهكذا، فإنّ مواقف الخارجية التونسية بين 1956 و1961 كانت، في أغلبها، غير محايدة، ومناهضة للمعسكر الشيوعي، ومتماهية مع الولايات المتحدة. غير أنّ موقف هذه الأخيرة من أزمة بنزرت ساهم في حدوث تحوّلات مهمّة في السياسة الخارجية التونسية، كما ستؤكّده مواقفها لاحقًا من الأزمة الكوبية.

ج) الأزمة الكوبية والبوادر الأولى لحياد الدبلوماسية التونسية

اندلعت يوم 17 أفريل 1961، إثر عدوان ضدّ كوبا نظّمته المخابرات الأمريكية، بالاعتماد على حوالي 1400 شخص من المهاجرين القادمين من كوبا المقيمين بالولايات المتحدة والمعادين لنظام فيديل كاسترو[46]. وقد أجبر هذا العدوان الاتحاد السوفياتي على التدخّل، من خلال تركيز عدد من الصواريخ بخليج الخنازير في كوبا. وتُعدّ هذه الأزمة من أخطر أزمات الحرب الباردة، إذ تواصلت إلى أفريل 1963، تاريخ حلّها بصفة نهائية، بعدما قبلت الولايات المتحدة بنزع صواريخها من تركيا وإيطاليا، والتزامها بعدم التدخّل في الشؤون الداخلية لكوبا[1].

شهدت مواقف الدبلوماسية التونسية من هذه الأزمة تطوّرات سريعة، نظرا لتزامن جزء كبير منها مع أزمة بنزرت، التي اندلعت بين 19 و23 جويلية 1961. ففي الوقت الذي ساندت فيه الولايات المتحدة وإنجلترا وحلفاؤهما في الحلف الأطلسي فرنسا، ساندت دول المعسكر الاشتراكي، بقيادة الاتحاد السوفياتي، تونس دون تحفّظ. ويبدو أنّ هذا ما جعل مواقف الدبلوماسية التونسية تجاه الأزمة الكوبية تختلف تمامًا عمّا كانت عليه في الأزمتين المجرية واللبنانية.

---

45 **جريدة الاستقلال**، 22 أوت 1958.

46 Alain Joxe, *Socialisme et crise nucléaire*, Paris, Éditions de l'Herne, 1973, p. 136.

وقد برز هذا التحوّل من خلال ما يلي:

- التنويه بالثورة التي قادها فيديل كاسترو، والإطاحة بنظام باتيستا. وممّا ورد في صحيفة العمل الناطقة باسم الحزب الدستوري الجديد: «لقد كانت الثورة التي قادها فيديل كاسترو ضدّ نظام باتيستا ذات أهداف اقتصادية واجتماعية صحيحة»[47]. كما عبّرت الصحيفة، بشيء من الإعجاب، عن انتصار كوبا، إذ كتبت: «ومهما يكن من أمر، فقد خرج فيديل كاسترو منتصرًا من هذه الحرب، وتمكّن من القضاء على جيش المتمرّدين في ظرف 72 ساعة، والحال أنّ حكومة الولايات المتحدة قضت أشهرًا عديدة في إعداده»[48].

وهكذا، فإنّ المتتبّع لمواقف تونس من الأزمة الكوبية يلاحظ بداية تحوّلات مهمّة في مواقف الدبلوماسية التونسية، حيث غابت المساندة المطلقة لمواقف الولايات المتحدة، وتراجعت موجة النقد المجاني للاتحاد السوفياتي وحلفائه، التي كانت تهدف في السابق إلى إرضاء الولايات المتحدة. ويؤكّد هذا التوجّه برقيات التضامن التي أُرسلت إلى الشعب الكوبي، ومن بينها البرقية التي وجّهتها الشبيبة الدستورية إلى شباب كوبا، والتي ورد فيها: «إنّ الشبيبة الدستورية تساند الكفاح البطولي الذي تقوم به الشبيبة الكوبية من أجل الحفاظ على الاستقلال الوطني، وتعبّر لها عن تضامنها الأخوي»[49]. فمقارنة بموقف الحكومة التونسية من الأزمة المجرية، التي نُدّد بها بشدّة، وأُعلن فيها الوقوف إلى جانب الثائرين ضد النظام الشيوعي، فإنّ موقفها من الأزمة الكوبية شهد بداية تحوّل، سواء على مستوى الخطاب الدبلوماسي أو الممارسة، في اتجاه الحياد النسبي. لكن، ورغم هذا التطوّر، فقد حاول الحبيب بورقيبة إيجاد مبرّرات لموقف الولايات المتحدة. وممّا قاله في هذا السياق: «إنّ الصراع

---

47 **جريدة العمل**، 20 أفريل 1961.
48 **جريدة العمل**، 21 أفريل 1958.
49 **جريدة العمل**، 12 أفريل 1958.

القائم في كوبا هو بين طرفين: قوى ذات اتجاه وميل شيوعي، وقوى ذات اتجاه أمريكي. إنّ الولايات المتحدة أحسّت بالخطر على أبوابها»[50].

II ـ مظاهر وخلفيات تحوّل الدبلوماسية التونسية تجاه أزمات الحرب الباردة

1) دبلوماسية غير محايدة ومعادية للمعسكر الاشتراكي بين 1956 و1960

يمكن تقسيم رؤية الدبلوماسية التونسية لأزمات الحرب الباردة بين 1956 و1962 إلى مرحلتين:

- الفترة الأولى، بين 1956 و1961، اتّسمت فيها السياسة الخارجية التونسية بالولاء للولايات المتحدة وسياستها في العالم؛
- أمّا المرحلة الثانية، فقد بدأت فيها ملامح الحياد النسبي بالظهور.

إنّ دراسة مواقف الدبلوماسية التونسية من أزمات الحرب الباردة، وخاصة أزمتي المجر ولبنان، تبيّن بوضوح أنّ تونس كانت، خلال هذه الفترة، موالية بشكل واضح للمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة. وكانت هذه المواقف منسجمة مع ما أعلنه الحبيب بورقيبة، سواء عندما كان رئيسًا لأول حكومة تونسية بعد الاستقلال (1956–1957)، أو بعد انتخابه رئيسًا لأول جمهورية في البلاد.

فإلى جانب المواقف المعادية للشيوعية، كما بيّنته مواقف تونس من أزمات السويس والمجر ولبنان، فإنّ هذا التوجّه تأكّد من خلال ما يلي:

---

50 Habib Bourguiba, *Discours, Tome IX (1961–1962)*, Tunis, Publications du Secrétariat d'État à l'information, 1976, p. 183.

* اعتبار الحبيب بورقيبة أنّ مسألة «الحياد الإيجابي»، التي دعا إليها البيان المشترك لاجتماع بعض الزعماء العرب بالقاهرة (29 ديسمبر 1957 – 9 جانفي 1958)، والذي شارك فيه عدد من القادة[51]، من بينهم جمال عبد الناصر، ولي العهد السعودي، فيصل، والملك حسين، مجرّد وهم. وقد صرّح خلال تلك الفترة: «إنّ الحياد التامّ مستحيل، فمن السهولة بمكان المناداة بالحياد التام أثناء فترات السلم، أمّا في أوقات النزاع، فالحياد التام بالنسبة لبلد صغير ليس ممكنًا، خاصة في منطقة تُعتبر حلبة صراع. فالبلدان الصغيرة لا يمكن لها أن تبقى خارج حلبة الصراع». وبرغم وجاهة هذا التوجّه في سياق الحرب العالمية الثانية، فإنّ الأحداث اللاحقة، وخاصة أزمة بنزرت، أثبتت محدوديّته، ما جعل تونس تعيد النظر في سياستها الخارجية.

* كما ارتبط انحياز الدبلوماسية التونسية للمعسكر الغربي بسياسة مناهضة للمعسكر الاشتراكي، تجلّت أيضًا في تأخّر ربط علاقات دبلوماسية مع الدول الشيوعية؛ حيث لم يُعيَّن أول سفير للاتحاد السوفياتي بتونس إلا في 7 سبتمبر 1961،[52] رغم موقف موسكو المساند لتونس أثناء أزمة سيدي يوسف في فيفري 1958.[53]

لقد ارتبط تحوّل رؤية الدبلوماسية التونسية للعلاقات الدولية، من مساندة سياسة الولايات المتحدة إلى تبنّي الحياد النسبي، بموقف هذه الأخيرة خلال أزمة بنزرت، حيث لم تساند تونس كما فعلت في أزمة ساقية سيدي يوسف.[54] وممّا قاله الرئيس الأمريكي جون كينيدي في هذا السياق، خلال لقائه بالحبيب بورقيبة الابن، سفير تونس بواشنطن، قبل اندلاع الأزمة بأيام قليلة: «يجب أن تفهموا أنّ موقفنا المساند لكم في

---

51 **جريدة العمل**، 21 جانفي 1957.

52 **جريدة الصباح**، 8 سبتمبر 1958.

53 Mohieddine Hadhri, *L'URSS et le Maghreb*, *op. cit.,* p. 157.

54 عبد المجيد الجمل، «أزمة ساقية سيدي يوسف وتزايد النفوذ الأمريكي في تونس»، **المجلة التاريخية المغاربية**، عدد 164، جوان 2016.

ساقية سيدي يوسف كان سببًا في سقوط الجمهورية الرابعة بفرنسا. هل تريدون سقوط الجمهورية الخامسة أيضًا؟»[55].

وبالفعل، فقد انتقدت الصحافة الأمريكية بشدّة ما وصفته بتصعيد الحبيب بورقيبة خلال أزمة بنزرت. وعلى سبيل المثال، نشرت صحيفة **هيرالد تريبيون** (*Herald Tribune New York*) الناطقة باسم الجمهوريين، مقتطفات أعادت نشرها جريدة **لوموند** (*Le Monde*) الفرنسية، جاء فيها: «إنّ مواقف بورقيبة متسرّعة، عليه أن يفهم أنّه ليس حنّبعل. لقد أخطأ عند مهاجمة بنزرت»[56].

وفي ظلّ هذه الظروف، تخلّت الدبلوماسية التونسية عن تردّدها في ربط علاقات مع المعسكر الشيوعي، وسارعت إلى إرساء علاقات مع هذا المعسكر بقيادة الاتحاد السوفياتي. ويؤكّد هذا التوجّه أنّ أوّل زيارة رسمية لوفد تونسي إلى الصين كانت في جويلية 1961، أثناء أزمة بنزرت. وممّا صرّح به السيد محمد المصمودي، رئيس الوفد، قبل مغادرته تونس: «إنّي أتشرف بالمهمة التي كلّفني بها الحبيب بورقيبة. إنّها أول بعثة رسمية تقوم بزيارة هذين البلدين، وهي تمثّل حلقة جديدة من علاقات الصداقة بين الصين، وفيتنام، وتونس»[57]. لكن إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الصين لم تبدأ بصفة رسمية إلا يوم 10 جانفي 1964.[58]

وهكذا، يمكن التأكيد على أنّ مواقف الدبلوماسية التونسية كانت، بين 1956 وجوان 1961، متماشية مع استراتيجيتها في التعويل الكامل على الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى في صراعها مع فرنسا. وهذا ما يفسّر أنّ مواقفها من أزمتي السويس والمجر لم تكن محايدة، فبقدر

---

55 Habib Bourguiba Jr., *Notre Histoire. Entretiens avec Mohamed Kerrou*, Tunis, Cérès Éditions, 2013, p. 165.

56 *Le Monde*, 12 juillet 1961.

57 *Le Monde*, 22 juillet 1961.

58 **جريدة الصباح**، 10 جانفي 1964.

ما ندّدت بالعدوان الثلاثي على مصر، فإنّها ندّدت أيضًا بمواقف الاتحاد السوفياتي.

وقد تزامن هذا التوجّه مع تصاعد كبير للنفوذ الأمريكي في تونس، سواء على مستوى الاستثمارات، أو عبر صفقات تسليح الجيش التونسي، رغم رفض فرنسا.[59] كما تزامن أيضًا مع إعلان الولايات المتحدة دعمها لتونس أثناء أزمة الساقية، وهو الدعم الذي ساهم في سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة وصعود شارل ديغول إلى الحكم.[60]

2) مواقف الدبلوماسية التونسية من أزمات الحرب الباردة امتدادٌ لدبلوماسية التحرّر الوطني

إنّ مواقف الدبلوماسية التونسية من أزمات الحرب الباردة مثل أزمة السويس بمصر سنة 1956، وأزمة بودابست بالمجر، والأزمة اللبنانية سنة 1958، تُعتبر امتدادًا لسياسات الحزب الدستوري الجديد منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية، إذ ركّز «الدستوريون الجدد» حينها على التناقضات داخل المعسكر الإمبريالي، وخصوصًا بين الولايات المتحدة وإنجلترا من جهة، وفرنسا من جهة ثانية[1].

أمّا عند اندلاع الحرب الباردة سنة 1946، فقد قدّم الدستوريون الجدد أنفسهم، أثناء اتصالهم بالدول الغربية مثل الولايات المتحدة، وكندا، وإنجلترا، على أنهم معادون للشيوعية،[61] وبإمكان الولايات المتحدة وشركائها التعويل عليهم للتصدّي لهذا «الخطر»، مقابل الحصول على الاستقلال. وتبلورت ملامح هذا التحالف من خلال المراحل التالية:

بدأت البوادر الأولى للمراهنة على الولايات المتحدة وحليفتها إنجلترا أثناء الحرب العالمية الثانية؛ فحين تقدّمت القوات البريطانية

---

59 عبد المجيد الجمل، **أزمة ساقية سيدي يوسف...، مرجع مذكور سابقًا**، ص 321.

60 **المرجع السابق**، ص 322.

61 Slimane Ben Slimane, *Souvenirs politiques*, Tunis, Cérès Productions, 1989, p. 296.

القادمة من ليبيا في ربيع 1943 نحو تونس بعد انتصارها على القوات الإيطالية والألمانية، نظّم الحزب الدستوري الجديد استقبالات لتلك القوات في شهر أفريل 1943 بصفاقس ومدن الساحل.[62] وبرز هذا التوجّه أيضًا من خلال مواقف العديد من الزعماء التونسيين الذين ساندوا الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا ضد ألمانيا وحلفائها. وقد حذّر الحبيب بورقيبة من المساندة المتزايدة لألمانيا بتونس، سواء في صفوف قسم من الدستوريين أو على المستوى الشعبي.[63] وممّا كتبه في رسالة إلى ملك إنجلترا جورج الخامس بتاريخ 7 جوان 1943 نذكر: «اسمحوا لرجل دعته ثقة مواطنيه إلى الشرف المهيب المتمثّل في تسيير الحزب الوطني التونسي (الدستور)، أن يُرحّب بكم أحرّ ترحاب باسم الشعب التونسي، وأن يُعبّر لكم عن تهانيه للمساهمة الهامّة لجيوش جلالتكم في نصر تونس. والواقع أنّ الحزب الدستوري الذي يناضل ويُعاني منذ سنوات عديدة من أجل العدالة والحرية، كان قد شيّد أعظم الآمال على نصر الديمقراطيات»[64].

وتأكّد هذا التوجّه سنة 1945، بعد مغادرة قوات المحور البلاد التونسية، من خلال اتصالات بعض القادة الدستوريين الجدد، مثل صالح بن يوسف والحبيب بورقيبة، بالقنصل العام للولايات المتحدة بتونس «دولتلي»، وهو ما ساهم في إنقاذهم من الانتقام الفرنسي، على غرار ما تعرّض له المنصف باي.[65] وقد أثار ذلك غضب السلطات الفرنسية. وتدعّمت هذه العلاقات لاحقًا أثناء تواجد الحبيب بورقيبة بمصر بين

---

62 عبد المجيد الجمل، **تونس وبريطانيا العظمى، 1940–1999، مرجع مذكور سابقًا**، ص 56.

63 Roger Casemajor, *L'action nationaliste en Tunisie du Pacte Fondamental à la mort de Moncef Bey*, Tunis, Sud Éditions, 2009, p. 166.

64 Archives du Quai d'Orsay, série : Tunisie 1917–1940–1944, bobine 444, Relations avec les puissances étrangères dossier Royaume-Uni.

65 عبد المجيد الجمل، «العرش الحسيني والتحالف الأنجلوسكسوني، 1942–1943»، **المجلة التاريخية المغاربية**، العدد 146، مارس 2012، ص 154.

1946 و1949،[66] حيث سهّل «دوليتل»، الذي أصبح حينها قنصلًا عامًا للولايات المتحدة بمصر، سفر الحبيب بورقيبة إلى الولايات المتحدة[67].

أمّا بالنسبة إلى جذور مواقف الدستوريين الجدد المعادية للشيوعية، فقد عبّر عنها أغلب قادة الحزب الدستوري الجديد مثل الحبيب بورقيبة، والهادي نويرة، وصالح بن يوسف، ومحمد المصمودي، بصفة مبكّرة. وممّا قاله الدكتور سليمان بن سليمان حول مواقف الحبيب بورقيبة من الشيوعية سنة 1946 أثناء وجوده بالقاهرة: «كان الحبيب بورقيبة يقيم في منزل بضواحي القاهرة إلى جانب علالة العويتي وحواس، وكان بعد تناول الغذاء في منتصف النهار ينام فترة معيّنة، وبعد ذلك يقرأ كتاب كرافتشينكو 'Kravchenko' الذي يدين النظام الشيوعي بالاتحاد السوفياتي». وكان ممّا يردّده بورقيبة: «ليس من المقبول أن يخضع مهندسٌ لإرادة العمال».

تأكّد هذا التوجّه الذي راهن على المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة، من خلال اتصالات الحبيب بورقيبة بقنصل الولايات المتحدة بمصر، والعديد من الدبلوماسيين ورجال الصحافة بالقاهرة سنة 1946، حيث بيّن لهم أنّ «الدستوريين الجدد» يناهضون الشيوعية ومستعدّون لمنح إنجلترا والولايات المتحدة امتيازات استراتيجية للتصدّي لانتشارها في حال حصولهم على الاستقلال. وممّا قاله الحبيب بورقيبة في رسالته الشهيرة إلى فرحات عباس من القاهرة بتاريخ 29 جويلية 1946:[68]

«أثناء وجودي بمصر، قمت بعدّة محادثات مع العديد من رجال السياسة بإنجلترا والولايات المتحدة: دبلوماسيين، صحفيين، وأعضاء في البرلمان. لقد أكّدوا لي على أهمية شمال إفريقيا، لكنّ الظروف

---

66 Samya El Mechat, *Tunisie, les chemins vers l'indépendance*, Paris, Histoire et Perspectives Méditerranéennes, L'Harmattan, 1992, p. 23.

67 *Ibid*, p. 46.

68 Habib Bourguiba, *La Tunisie et la France*, Paris, René Julliard, 1954, p.78–79.

الدولية الحالية لا تسمح بإثارة هذه المسألة أمام الأمم المتحدة. إنّ العالم الأنجلوساكسوني متّحد في التصدّي للخطر الشيوعي، ويعتبر أنّ شمال إفريقيا مفتاحُ المتوسّط الأوسط، ومنطقةُ عمليات مثالية لمحاربة أي بلشفة محتملة لهذا المجال «Bolchévisation éventuelle»[69].

وفي هذا السياق، اقترح الحبيب بورقيبة سنة 1946 على المناضل الجزائري فرحات عباس التحالف مع الولايات المتحدة ضد الخطر الشيوعي، مقابل دعمها لتدويل القضايا التونسية والجزائرية والمغربية، وكذلك للمطالبة بالحكم الذاتي الموسّع أو الاستقلال، على غرار ما حصل في لبنان وسوريا سنة 1946.

وانطلاقًا من هذه الشهادات المهمّة، نلاحظ أنّ معاداة الشيوعية والتحالف مع القوى الأنجلوسكسونية تبلور بشكل مبكّر، وتأكد في العديد من المناسبات الأخرى، من بينها رفض الحزب استمرار عضوية المناضل الدستوري سليمان بن سليمان، بسبب إصراره على ضرورة التحالف مع الاتحاد السوفياتي ضد فرنسا وحلفائها الإمبرياليين. وممّا ورد في قرار الرفت الصادر يوم 18 مارس 1950:

«إنّ المكتب السياسي للحزب الدستوري الجديد يريد إعلام الدستوريين بالداخل والخارج بأنّه قرّر في اجتماعه المنعقد يوم 18 مارس الجاري، رفت الدكتور سليمان بن سليمان من المكتب السياسي والحزب، نظرًا لإصراره على اتخاذ مواقف وقرارات تتناقض مع التوجهات العامة للحزب، من خلال محاولة ربطه بمنظمات أجنبية لا تربطها أي مصلحة بتونس»[70].

والمقصود بذلك «اللجنة الوطنية للسلم» C.T.L.P، التي تمّ تكوينها بتونس لمناهضة حرب الهند الصينية، وشاركت فيها عناصر

69 *Ibid*, p. 80–81.

70 Slimane Ben Slimane, *Souvenirs politiques*, *op. cit.,* p. 296.

من الحزب الشيوعي التونسي، ونقابيون من الاتحاد العام التونسي للشغل، ودستوريون جدد، وخصوصًا سليمان بن سليمان. وبرز الخلاف الحادّ داخلها إثر إعلانها يوم 11 مارس 1950 «يومًا وطنيًا لمناهضة الحرب بفيتنام»،[71] مما جعل الكاتب العام للحزب الدستوري الجديد، صالح بن يوسف، يصدر بيانًا باسمه، جاء فيه: «إنّ المكتب السياسي للحزب الدستوري الجديد يُحذّر كل خلايا الحزب والمنظمات الوطنية من المشاركة في التظاهرات التي تنظمها اللجنة الوطنية للسلم، التي تدّعي أنّ قرار تنظيمها تمّ بموافقة الحزب».[72]

لقد تأكدت مواقف الحبيب بورقيبة وأغلب قادة الحزب الدستوري الجديد المناهضة للشيوعية أثناء زياراتهم للعديد من البلدان الغربية، سواء لتعريفهم بالقضية التونسية، أو أثناء زيارات رسمية إلى دول مثل إنجلترا، الولايات المتحدة، أو حتى دول موالية للغرب كالباكستان والهند. وممّا صرّح به الحبيب بورقيبة لإذاعة «بي. بي. سي.» بلندن، أثناء زيارته لهذه الدولة في بداية فيفري 1951، ردًّا على سؤال حول أسباب حضوره مؤتمر النقابات العالمية الحرّة بميلانو قبل زيارته لندن بفترة قصيرة: «لقد حضرت بصفتي ضيفًا فقط. وكان الوفد التونسي التابع للاتحاد العام التونسي للشغل قد أقام حفلة استدعى لها زملاءه الأعضاء، وتمكّنت أثناء هذه الحفلة من شرح الحالة السياسية بتونس. وبيّنت لهم دواعي خروج الاتحاد العام التونسي للشغل من اتحاد النقابات الشيوعية العالمية، بعدما تبيّن له أنّها تأتمر بأوامر موسكو الشيوعية. نحن لا نحبّ أن نبقى تحت الشيوعية لأنّنا نكافح من أجل تحرير الشعوب والأفراد»[73].

---

71 *Ibid*., p. 292.

72 *Ibid*., p. 293.

73 **جريدة الصباح**، 5 أوت 1951.

وهكذا، فإنّ ما أعلنت عنه الدبلوماسية التونسية من مواقف تجاه أزمات الحرب الباردة بين 1956 و1960، كان امتدادًا لما تمّ تبنّيه من خيارات ومواقف منذ سنة 1946، وخصوصًا تجاه المعسكرَين الغربي الرأسمالي والشيوعي، حيث تبلورت، قبل سنة 1956، جبهةٌ تونسية معادية للشيوعية، من أبرز مكوّناتها الحزب الدستوري الجديد، والاتحاد العام التونسي للشغل بقيادة فرحات حشاد، والاتحاد التونسي للتجارة.[74]

3) أزمة بنزرت وانضمام تونس إلى دول عدم الانحياز

من العوامل الأخرى المفسِّرة لتحوّل مواقف الدبلوماسية التونسية تجاه أزمات الحرب الباردة، وخصوصًا الأزمة الكوبية التي أعلنت فيها الدبلوماسية التونسية مواقف محايدة مقارنة مع الأزمات الأخرى، مواقفُ الولايات المتحدة وكذلك إنجلترا المساندة لفرنسا أثناء أزمة بنزرت. وممّا يؤكّد ذلك توقيت الخطاب الدبلوماسي الجديد الذي تبنّته تونس تجاه المعسكر الشيوعي. فبدايةً من جويلية 1961، ظهر خطاب دبلوماسي تونسي جديد كان أكثر حيادًا، حيث أعلنت تونس تضامنها مع كوبا، وقامت أيضًا بربط علاقات دبلوماسية مع دول المعسكر الاشتراكي، كما أمضت العديد من اتفاقيات التعاون التجاري والتقني، خاصةً مع الاتحاد السوفياتي.[75]

وحسب ما يبدو، وكما ذُكر سابقًا، ارتبط هذا التحوّل بسياسة الولايات المتحدة الموالية لفرنسا، ممّا أثار سخطًا كبيرًا لدى الحبيب بورقيبة وحكومته. وممّا ذكرته بعض المصادر الفرنسية حول الإحباط الذي أصاب بورقيبة وحكومته من الموقف السلبي للولايات المتحدة: «في الوقت الذي هاجم فيه المظليون بنزرت وسيطروا على أراضينا،

---

74 عبد المجيد الجمل، **بريطانيا العظمى وتونس، 1940–1956، مرجع مذكور سابقًا**، ص 76.

75 Ahmed Mestiri, *Témoignage pour l'Histoire*, Tunis, Sud Éditions, 2011, p. 122.

فإنّ القوّة العظمى التي نعتبرها أهمّ حليفة لنا، والتي كان أسطولها السادس مرابطًا بالمتوسط، لم تُحرّك ساكنًا».[76] وقد تزامن ذلك أيضًا مع الهجوم العنيف الذي شنّته العديد من الصحف الأمريكية والإنجليزية ضد الحبيب بورقيبة، ومن بينها صحيفة **الديلي إكسبريس** *Daily Express* اللندنية (الناطقة باسم المحافظين)، التي أوردت جريدة لوموند مقتطفات منها، نذكر منها: «بإمكان فرنسا الاعتماد على دعم بريطانيا والولايات المتحدة ضدّ المطالب الوقحة للتونسيين الذين ليس لهم أيّ حقّ أخلاقي للمطالبة ببنزرت».[77]

فكلّ هذه المواقف غيّرت من سياسة الدبلوماسية التونسية، كما أكّد ذلك الموقف من الأزمة الكوبية. وممّا يؤكّد ذلك أيضًا ما قاله الرئيس الأمريكي كينيدي للحبيب بورقيبة الابن أثناء لقاء جمعهما قبيل اندلاع أزمة بنزرت بأيام قليلة: «يجب أن تفهموا أنّه بسبب موقفنا المساند لتونس أثناء أزمة ساقية سيدي يوسف سنة 1958، سقطت الجمهورية الرابعة. هل تريدون أن نساهم حاليًا في سقوط الجمهورية الخامسة؟».[78]

وفي ظلّ هذه التطورات، شهدت مواقف الدبلوماسية التونسية عدّة تحوّلات تجسّمت من خلال ما يلي: فقد تزامنت المطالبة باسترجاع بنزرت مع شروع تونس في ربط علاقات دبلوماسية مع البلدان الاشتراكية، وفي هذا السياق زار الرئيس اليوغسلافي المارشال تيتو تونس بين 13 و16 أفريل 1961. وممّا نصّ عليه البلاغ المشترك للدولتين: «إزاء التهديد الموجّه إلى السلم، والذي يعكّر الوضع الدولي، يرى رئيسا الدولتين أنّ سياسة عدم الانحياز تسمح بتقديم مساهمة هامّة في سبيل المحافظة على السلم ودعم الأمن الدولي».[79] وقد ذهب البلاغ المشترك إلى أبعد من

---

76 *Le Monde*, 21 juillet 1961.

77 *Ibid*

78 Habib Bourguiba Jr., *Notre histoire. Entretiens avec Mohamed Kerrou*, *op. cit.,* p. 167

79 **جريدة الصباح**، 15 أفريل 1961.

ذلك، إذ أعلن تمسّك الدولتين «بحقّ جميع الشعوب في الحرية والتنمية مهما يكن نظامها السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي».[80]

وهذا يعني تخلّي تونس عن مهاجمة الشيوعية أو الاشتراكية، كما كانت تفعل سابقًا، وخاصة بين 1956 و1960. وقد تزامن ذلك أيضًا مع بداية التجربة الاشتراكية بتونس، وتدعّم تحالف فرنسا مع الولايات المتحدة وبقية دول الحلف الأطلسي، كما بيّنت ذلك مواقفهم من أزمة بنزرت. وفي ظل هذه الظروف، شهدت الدبلوماسية التونسية تحوّلات مهمة تمثّلت في إعلانها، في أكثر من مناسبة، سياسة الحياد أو عدم الانحياز.

وفي الواقع، فإنّ البوادر الأولى لتوجّه الدبلوماسية التونسية نحو الحياد تبلورت أثناء زيارة الرئيس الحبيب بورقيبة إلى الولايات المتحدة، بدعوة من الرئيس الأمريكي كينيدي، والتي صدر على إثرها بيان مشترك بتاريخ 5 ماي 1961. وممّا ورد فيه: «إنّ فخامة الرئيس الحبيب بورقيبة بيّن أنّ سياسة بلاده قائمة على عدم الانحياز، وبإقرار الصداقة مع كافة البلدان الراغبة في إقامة علاقات حسنة مع تونس».[81] ويبدو أنّ ذلك ارتبط بوجود اختلافات جوهرية في رؤية الرئيسين كينيدي والحبيب بورقيبة لمسألة بنزرت، حيث تلكّأت الولايات المتحدة في دعم تونس ضدّ فرنسا، وكان غياب أيّ إشارة إلى هذه المسألة في البيان المشترك بين البلدين دليلًا واضحًا على وجود هذا الخلاف، حتى وإن لم يُذكر صراحةً في البيان.[82]

وتجسّم أيضًا تحوّل السياسة الخارجية التونسية عمليًّا من خلال مشاركة الحبيب بورقيبة في مؤتمر دول عدم الانحياز يوم 1 سبتمبر 1961، أي بعد أحداث بنزرت بحوالي شهر. وممّا قاله بورقيبة في

---

80 **المصدر السابق.**

81 **جريدة العمل**، 6 ماي 1961.

82 **جريدة العمل**، 6 ماي 2011.

خطابه ببلغراد: «عدم الانحياز يمثّل مبدأ أساسيًا لسياستنا قبل الاستقلال وبعده. إنّ تونس اختارت أن تكون مواقفها حرّة تجاه الصراعات بين المعسكرين، وأن تكون هذه المواقف متماشية مع مصالحها الوطنية، ومتماشية مع القيم العالمية لعصرنا».[83]

وقد تأكّد هذا التوجّه أيضًا من خلال دعوة الرئيسين أحمد بن بلّة وجمال عبد الناصر لحضور احتفالات الجلاء عن بنزرت يوم 15 أكتوبر 1963.[84] وفي السياق ذاته، ظهر خطاب دبلوماسي جديد أكّد على سياسة الحياد، ونقد العديد من سياسات القوى الإمبريالية. وممّا قاله الحبيب بورقيبة يوم 15 سبتمبر 1962، أثناء تسلّمه أوراق اعتماد سفير بلغاريا بتونس: «لقد اختارت تونس مبدأ عدم الانحياز في سياستها الخارجية، وهي ترغب في ربط علاقات ودّية مع جميع البلدان على أساس الحرية والاحترام المتبادل. وإننا لُمتمسّكون بالمبادئ التي أقرّها ميثاق الأمم المتحدة، وجادّون في القضاء على مخلفات الاستعمار».[85]

إنّ هذه المواقف الدبلوماسية، التي تم إعلانها من بلغراد، وقبل ذلك من واشنطن، تُقرّ ضمنيًّا بفشل السياسة الخارجية التي اتّبعتها تونس بين 1956 و1960، والتي كانت منحازة للمعسكر الغربي.

الخاتمة

من خلال هذا العمل حول مواقف الدبلوماسية التونسية من أزمات الحرب الباردة بين 1956 و1963، توصّلنا إلى النتائج التالية:

- على عكس ما هو متداول من أنّ الدبلوماسية التونسية كانت منذ الاستقلال محايدة، فإنّ الواقع كان مخالفًا لذلك، كما بيّنت أزمة

---

83 Habib Bourguiba, *Discours, Tome IX*, Tunis, Publications du Secrétariat à l'information, 1976.

84 **جريدة الصباح**، 16 أكتوبر 1963.

85 **جريدة العمل**، 15 سبتمبر 1962.

المجر والأزمة اللبنانية سنة 1958، وكذلك أزمة السويس سنة 1956، حيث كانت الدبلوماسية التونسية منحازة بالكامل للمعسكر الغربي الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضدّ المعسكر الاشتراكي. وقد أثارت هذه السياسة استياءً كبيرًا لدى النخب المعارضة داخل تونس، ومعارضة شديدة من مصر وسوريا والجزائر.

- أما الاستنتاج الثاني، فهو أنّ دعم الدبلوماسية التونسية لقضايا التحرّر الوطني ومخلّفات الاستعمار الفرنسي أو الإنجليزي، مثل أزمة السويس، كان دعمًا واضحًا ومبدئيًا منذ سنة 1956.
- ومن الاستنتاجات المهمّة الأخرى أنّ أزمة بنزرت مثّلت منعرجًا مركزيًّا في تاريخ الدبلوماسية التونسية، إذ كانت مواقف الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا المساندة لفرنسا، فضلًا عن النقد اللاذع من قِبل الصحافة الأمريكية والإنجليزية لسياسة بورقيبة ببنزرت، بمثابة صدمة له ولمساعديه. فلا غرابة، في ظلّ هذه الظروف، أن يتغيّر سلوك الدبلوماسية التونسية وخطابها.

وقد برز هذا التحوّل بوضوح من خلال مساندتها لكوبا، وربطها لعلاقات دبلوماسية مع دول المعسكر الاشتراكي، وتوقيعها اتفاقيات تعاون اقتصادي، خاصة مع الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا وغيرها من الدول الاشتراكية. وتمّت أيضًا في هذا السياق المصالحة مع مصر، حيث تم استدعاء كلّ من جمال عبد الناصر والرئيس الجزائري أحمد بن بلّة لحضور الاحتفالات التي انتظمت في ديسمبر 1963 بمناسبة جلاء القوّات الفرنسية عن بنزرت يوم 15 أكتوبر 1963.

وتزامن كلّ ذلك مع تبلور خطاب دبلوماسي جديد لتونس، أكّد لأوّل مرّة، وفي أكثر من مناسبة، التزامها بمبدأ الحياد في العلاقات الدولية.

إنّ الدبلوماسية التونسية بين 1956 و1961 كانت امتدادًا لدبلوماسية التحرّر الوطني، التي تبلورت ملامحها الأولى أثناء الحرب العالمية الثانية، من خلال مساندة العديد من الزعماء، مثل الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف وعبد العزيز الثعالبي، لدول الحلفاء ضدّ دول المحور. أمّا عند اندلاع الحرب الباردة سنة 1946، فقد أعلن «الدستوريون الجدد» وقوفهم إلى جانب الولايات المتحدة في مواجهة التوسّع الشيوعي، كما راهنوا على التناقضات داخل المعسكر الغربي الرأسمالي، خصوصًا بين الولايات المتحدة وإنجلترا من جهة، وفرنسا من جهة ثانية. غير أنّ أزمة بنزرت بيّنت فشل هذا التوجّه، ممّا جعل الدبلوماسية التونسية تشهد تحوّلات جوهرية، وتنضمّ إلى دول عدم الانحياز.